

أسس الإصلاح الديني عند البشير الابراهيمي

The foundations of religious reform in the thought of Elbachir el Ibrahimi



د / مراد بوعباش

المدرسة العليا للأساتذة . بوزريعة

Bouabache_mourad@yahoo.fr

الملخص:

شهدت الجزائر منذ مطلع القرن التاسع عشر أشنع استعمار عرفته البشرية، فإذا كان الاستيطان سمة المستعمر فإن فرنسا الاستعمارية تعدت ذلك إلى انتهاج سياسة استيطانية استدمارية . لذا كان على رجال الجمعية الوقوف في وجه هذا المعتصب ولا يأتي ذلك إلا بعملية إصلاح واسعة تمس مقومات الشعب الجزائري .

الكلمات المفتاحية: الابراهيمي ، الإسلام ، الاستعمار ، إصلاح ، الجمعية

Abstract:

Since the bigenning of the 19th centry, Algeria witnessed the worst colonization known to mankind .

If settlement was a feature of the colonizer colonial France exceeded that. therefore the man of the association had to stand in face of this rapist and that will only comes with a broad reform process that affect the fundamentals of the Algerian people

Keywords:

Al Ibrahimi , Islam, colonization, reform, the association

مقدمة :

بات ظاهريا أنّ عمل الابراهيمى في مجال الاصلاح الذي تبنته جمعية العلماء المسلمين كان أساسه بناء الفرد ومن ثم المجتمع على أسس متينة ، حيث أنّ تعرض المجتمع الجزائري الى الظلم من طرف الاحتلال الفرنسي وامتھانه لقيمه الدينية و الوطنية كان واجبا أنّ يكون هناك ردة فعل نهضوية على جميع الاصعدة الدينية و الاخلاقية و الاجتماعية و العلمية.

ولقد حدد الابراهيمى معالم النهضة انطلاقا من وعي : " أنّ الجزائر تنتمي الى الحضارة الاسلامية ، وأنّ في كل حضارة ثابتا ومتحولا ن وأنّ المحافظة على الثابت هو حفظ للشخصية الوطنية من الاستلاب "

(1)

و عليه بنى الابراهيمى - و طبقه في حياته - مشروعه الحضاري على أربعة لوازم هي ك الدين ، و الاخلاق ، و العلم ، و المال.(2)

فالدين عنده يقضي بضرورة : " إدخاله فيما تجب النيابة به ... و أنّ نسعى في اقناع الامة بأنّ هذا الدين دين عملي و يصحب هذا السعي سعي آخر ملازم له و هو السعي الى نشر اللغة العربية التي هي لغة الدين و لغة الآداب و لغة التاريخ القومي.."(3)

ثم يركز الابراهيمى على مفهوم الاصلاح و يرى بأنّه يتماشى مع إصلاح آخر و هو الاصلاح الاجتماعي فيقول : " إنّ الاصلاح الديني لا يتم الا بالإصلاح الاجتماعي ، و أنّ جمعية العلماء عملت منذ تكوينها في الاصلاحين المتلازمين و هي تعلم أنّ المسلم لا يكون مسلما حقيقيا مستقيما في دينه على الطريقة حتى تستقيم اجتماعيته ، فيحسن ادراكه للأشياء و فهمه لمعنى الحياة و تقديره لوظيفته فيها.... " (4).

لكن هذا الاصلاح لا يمكن أن ينجح و فرنسا جاثمة على الدين من لغة و أوقاف و حج و صوم ، و لا بد من أن ترفع يدها عن الدين و أنّ تفصل بينه و بين الحكومة الفرنسية.

1- إشكالية فصل الدين عن الدولة :

لكن هذا الاصلاح لا يمكن أن ينجح و فرنسا جاثمة على الدين من لغة و أوقاف و حج و صوم ، و لا بد من أن ترفع يدها عن الدين و أن تفصل بينه و بين الحكومة الفرنسية.
من هذا المنطلق جاءت مطالب جمعية العلماء ومن ثم رئيسها الابراهيمي في المطالبة بفصل الدين الاسلامي عن الحكومة الفرنسية والذي ركز فيه على المطالب التالية : (5)
تحرير المساجد برفع يد الحكومة عنها.

تحرير الاوقاف الاسلامية بإرجاعها الى المسلمين.

تحرير رجال الدين الاسلامي من الحكومة المسيحية.

تحرير القضاء الاسلامي برفع جميع القيود عنه.

تحرير الحج بعدم تدخل الحكومة في أي شان من شؤونه.

تحرير الصوم بحيث تتعد الحكومة عن كل شؤونه.

و الملاحظ أن جمعية العلماء المسلمين منذ نشأتها عام 1931 و هي تطالب الحكومة الفرنسية بتطبيق قرار 1907 الذي ينص على فصل الدين عن الدولة و جعله هدفا من اهدافها حيث قال الابراهيمي عام 1947: " يا حضرة الاستعمار ،إن جمعية العلماء تعمل للإسلام بإصلاح عقائده و تفهم حقائقه و احياء آدابه و تاريخه و تطالب بتسليم مساجده و أوقافها الى أهلها و تطالبك باستقلال قضاءه.."

لقد ارتكبت فرنسا الاستعمارية أبشع جرائمها في الجزائر(6)، ففي هذه الفترة استطاعت أن تبسط يدها على ربوع الوطن ، فالاحتلال الذي دخل يوم 5 جويلية 1830 استطاع أن يمتد حتى أصبحت الجزائر جزءا من فرنسا.

هذا الاحتلال الذي جاء تطبيقا لسياسة الدم و الحديد دون مراعاة أدنى الأعراف و لا الأخلاق و لا حقوق الانسان التي تتغنى به فرنسا منذ ثورتها العام 1789 حتى قيل : " لا يهم فرنسا أن تخرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الاخلاقية و قيمها ، و لكن الذي يهمها قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة تملكها بصفة نهائية و تنشر على الشواطئ البربرية المدنية الاوروبية ... و من البديهي أن أقصر الطرق لبلوغ غايتنا هو نشر الرعب.." (7)

و يقول لويس فايو و هو أحد المفكرين الكاثوليك : " كم كنت اتمنى في هذه اللحظة أن ألبس بذلة جنودنا ، و أن أحس بالسيف يقارع ركبتي ، إنه سيف الله نضرب به عدوه . إنَّ الهدف من حربنا في

إفريقيا هو أسمى و أقدم من حروبنا في أوروبا ،لأن موضوع الصراع هنا هو القضية المقدسة ، قضية الحضارة ، قضية الافكار المسيحية الخالدة "(8).

انطلق الابراهيمي - باسم جمعية العلماء - قي قضية فصل الدين عن الدولة من مبدأ أن تسيير شؤون المسلمين يعود للمسلمين أنفسهم ، ففي ماي 1950 بعث بمذكرة الى المجلس الجزائري يبين فيه هذه القضية .(9).

انطلق الابراهيمي كما قلنا بتبيان وظيفة الجمعية " فهي جمعية دينية علمية وظيفتها الاساسية الدعوة الى الاسلام والدفاع عن حقائقه و احكامه ، و نشر ثقافته و لهذه الجمعية مطالب دينية محضة ما زالت تتقدم بها الى حكومة الجزائر وهو حرية الاديان"

إن تعارض قواعد الاسلام مع القوانين الوضعية الاستعمارية حالت دون القدرة على تطبيق تلك القواعد ، فالقضاء بين المسلمين في أحوالهم الشخصية أو المالية - الميراث - أو الجنائية هو جزء من دينهم لأن أصول الحكم فيها نابع من أحكام شريعتهم .

و يلخص الابراهيمي هذه المطالب في حرية الدين الاسلامي بمعبده و أوقافه و حرية التعليم و حرية القضاء.

إن السبب الذي دفع بالإبراهيمي الى المطالبة بالفصل تعود أساسا الى الوضعية التي كان عليها الدين في الجزائر حيث يوصفها بقوله : " أما هي -أي فرنسا - فتضايق الاسلام في الجزائر و تحتكر معبده و شعائره ، وتمتحن رجاله ، و تبتلع أوقافه ، فلا مسجد إلا ما فتحته ، و لا إمام إلا من نصبته ، و لا مفتي إلا من حفته أو ملكته و لا شيخ طريقة إلا من سلكته ، و لا حاج إلا من حججته أو نسكته و لا صائم و لا مفطر إلا على يد لجنتها ، و لا هلال إلا ما شهد برؤية قاضيها .." (10)

لذلك كانت دعوة الابراهيمي صريحة في هذه القضية ، فهو يرفض رفضا قاطعا أن يبقى الدين حبيس الادارة الفرنسية فيقول : " فلا نريد أن تبقى للحكومة يد و لا أصبع في تعليمنا العربي الديني ، و لا في شعائنا الدينية ، و لا في مساجدنا و لا نريد إلا أن تكون الامة حرة في دينها مطلقة التصرف في مساجدها و أوقافها و شعائرها " (11)

و يستشهد الابراهيمي بأن هذه المطالب نابعة من القانون فيقول : " و لم تزل الحكومة تقابل تلك المطالب بالسكوت و الاستخفاف الى أن أقر البرلمان الفرنسي القانون رقم 47-1853 المتضمن لوضع النظام الاساسي للجزائر في 1947/09/30 فحكم بالفصل حكما صريحا في المادة 56 و التي

تنص باستقلال الدين الاسلامي عن الحكومة مضمون كيفية الأديان الأخرى في دائرة قانون 1905/12/09 و قرار 1907/09/27.

و قد سبق هذا القانون نص السيناتوس كونسلت ليوم 1865/07/14 من قبل و اعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين لكنهم يحتفظون بشخصيتهم الاسلامية (12).

فالقضية اذا من وجهة القانون محسومة و هي واجب ديني ومنصميم الدين ، لكن الاستعمار يقر بها في قوانينه نظريا و لا يجسدها في الجزائر عمليا. ويقول الابراهيمى : " و للحكومة في هذه القضية قوانين و قرارات متشابهة متناقضة كالتى في تلك ، و فيها الظاهر و فيها الباطن و فيها ذو الوجهين ، و فيها الصريح في الفصل و فيها ما يقيد ، و لا نتشغل بمناقشتها لأنّ الدستور الجزائري الابر قضى عليها جميعا و حسم القضية فصرح بالفصل و لم يبق إلا التنفيذ " (13)

و يستطرد الابراهيمى مبينا أنّ في الجزائر توجد ثلاثة أديان : "هي الاديان السماوية الملحوظة في العالم كله بالاحترام ، لكن اثنين منها يتمتعان بالحرية التامة و الاستقلال الكامل ، يدير شؤونها رجال أحرار من أهلها ، و لا تتدخل الحكومة فيهما مباشرة و لا بواسطة ، و الثالث - وهو الاسلام دين الاكثرية - تحتكره الحكومة و تتصرف فيه كما شاءت تصرف المالك في ملكه.." (14)

و يتسائل الابراهيمى لماذا اعطى القانون الفرنسي الحرية لليهودية و المسيحية و استثنى من ذلك الديانة الاسلامية ، و يقول : "إنها حكومة لائكية ، فليقل النواب المسلمون في صراحة وحق و الاسلام ؟ لماذا يبقى غريبا شادا بعيدا عن هذه اللائكية ؟ ... إنّ الاديان في الوطن ثلاثة ، فمن الواجب أن تعامل معاملة واحدة .. و ما دام الاسلام في قبضة الحكومة فليكن الدينان الآخران في قبضتها أيضا " (15)

لذلك يلح البراهيمي على ضرورة الفصل مبينا بأنه واجب ديني و ما تدخل فرنسا في الدين الاسلامي الا وسيلة لتهديمه و سياسة لطمسه فيقول : "لا نريد إلا أن تكون الامة حرة في دينها ، مطلقة التصرف في مساجدها و أوقافها و شعائر دينها " (16)

و تتحجج فرنسا بأنها لائكية ، و اللائكية تمنع التدخل في الاديان ، فلماذا تخص الحكومة الاسلام بالتدخل و تمسك به هذا التمسك ؟

لقد جاءت " فرنسا الى الجزائر بالراهب الاستعماري لتفسد به على المسلمين دينهم ، و تفتنهم به عن عقائدهم ، و تشككهم بتثليته في توحيدهم وجاءت بالمعلم الاستعماري ليفسد على أبناء المسلمين

عقولهم ، و يلقي الاضطراب في أفكارهم وجاءت بالطبيب الاستعماري ليجاري على صحة أبنائها قبل كل شيء .." (17)

و هكذا ، فقد خالفت فرنسا قواعد الاستعمار ، فالإنجليز في الهند مثلا لم يتدخلوا في المسائل الدينية و أعطوا الحرية لاهل البلد " فسووا في الحرية بين قرآء البقرة بالحق و بين عباد البقرة بالباطل ". (18)

و يستطرد الابراهيمى مبينا أن فرنسا لا تحترم لا تقاليد و لا أعراف فيقول : " و قرأنا عن تلك الدويلات الاستعمارية - و شهدنا - أنها تحترم الاديان الموجودة في مستعمراتها حتى الوثني منها ، و المضاد لحضارة الانسان و الواقف في طريق الرقي العقلي . و لو أنها خصت الوثني منها بالاحترام و الحرية لقلنا : إنها مكيدة تجعل بها حرية الدين وسيلة لاستعباد المتدينين به ، و لكنها أرخت عنان الحرية للإسلام الذي هو أعظم خصوم الاستعمار ، و اقوى عامل للتخلص منه " (19).

إلا أن فرنسا بعملها هذا و تعاملها هذا " جزءا من العمل الاستعماري الذي يتسلط على الابدان ، ثم يعد التسلط على الاديان تكميلا لا يتم المعنى بدونه " (20)

و في هذا كله فإن السلطات الاستعمارية تتهم الجزائريين بأنهم سببا في عدم تطبيق الفصل ، فقد أقر الوالي العام منشورا يوم 22 مارس 1946 يقول فيه : " إن فصل الدين عن الدولة حسب القانون الذي نفذ على الجزائر سنتي 1905 و 1907 لم يكن الى يومنا هذا تطبيقه بدقة ، و أهم سبب لهذا هو أن المسلمين أنفسهم تباطأوا في أمر الجمعيات الدينية التي نص على وجودها القانون فهم لم يؤسسوا في الكثير من الجهات جمعيات دينية ، و لم يعملوا عملا منظما في الجمعيات التي وقع تأسيسها.. " (21).

لكن الواقع غير ذلك ، فالمسؤولية لا تقع المسلمين بقدر ما تقع على الحكومة الفرنسية لأنها : تعد الاسلام مصلحة حكومية ، و تعد الموظفين الدينيين كرجال البوليس ، تسميهم و تحاسبهم و تعاقبهم كما تفعل برجال البوليس ، و هذا هو الشيء الذي لم يقع في قطر من أقطار العالم . و هذا الذي يغضب الأمة و يثير قلقها و خصوصا عندما ترى اليهودي مستقلا بديانته حرا فيها ، و ترى المسيحي كذلك و ترى نفسها معزولة عن دينها ، لا رأي لها فيه و دينها هو أعز شيء عندها " (22).

و السؤال الذي يطرح : لماذا دعا الابراهيمى الى فصل الدين عن الدولة و جاهد في ذلك خير جهاد

؟

إنّ الامام الابراهيمى دعا الى فصل الدين الاسلامي عن الدولة الفرنسية لأنها دولة نصرانية في الجوهر ، لائكية في المظهر ، و في كلتا الحالتين لا حق لها في الاشراف على الدين الاسلامي .. أما اللائكيون عندنا

فهدفهم هو القضاء على الاسلام في الجزائر و دعوتهم هذه مرحلة من مراحل تحقيق ذلك الهدف " (23).

لم يقتصر جهد الابراهيمي في قضية فصل الدين عن الدولة على جانب واحد فقط - كما قلنا - بل تعدى ذلك الى جوانب عديدة فنراه يقول : " نحن نريد فصل ديننا بجميع شعائره و علائقه عن حكومة الجزائر اللاتكنية المسيحية فصلا ناجزا قاسما لا تلكؤ فيه ولا هوادة .. " (24).

و من هذه الزاوية يمكن تلخيص موقف الإبراهيمي في الفصل في نقطتين نراهما مهمتين :

2 - تحرير المساجد و الاوقاف :

انطلق الابراهيمي في هذا الجانب مبينا مقومات الشعب الجزائري المسلم و التي حصرها في الدين ، اللغة و الوطن و هي المقومات التي تبنتها جمعية العلماء المسلمين من قبل تحت شعار " الاسلام ديننا ، العربية لغتنا ، و الجزائر وطننا " .

فالدين كما يقول الابراهيمي : " قوة عظيمة لا يستهان بها باعتباره قواما لنا ، و منيعا شرعيا لسلوكننا ، و نظاما محكما نعمل عليه في حياتنا ، و قوة معنوية يلجئ إليها في تهذيب أخلاقنا ، و قتل روح الاغارة و الفساد منا و إماتة الجرائم من بيننا " (25).

أما اللغة فهي مقوم للهوية فيقول ابن باديس : " ليس تكوّن الأمة يتوقف على اتحاد دمها و لكنه متوقف على اتحاد قلوبها و أرواحها و عقولها اتحادا يظهر في وحدة اللسان و آدابه و اشتراك الآلام و الآمال .. " (26).

و يرى الابراهيمي في اللغة : " المقوم الاكبر من مقومات الاجتماع البشري ، و ما من امة اضاعت لغتها الا و أضاعت وجودها ، و استتبع ضياع اللغة ضياع المقومات الاخرى " (27)

و يستطرد قائلا : " إن هذه الأمة تعتقد و تموت على اعتقادها أنّ لغتها جزء من كيانها السياسي و الديني و شرط في بقائها ... لقد ادرك قادة الاحتلال أنّ الأمة التي تفقد لغتها تفقد معها ثقافتها و شخصيتها ، بل و حودها " (28).

ثم عرج الابراهيمي الى الوطن مبينا دور الجمعية في وحدته و وحدة شعبه فيقول : " فجمعية العلماء هي التي حققت للجزائر نسبه العربي الصحيح / و أحييت في نفسه الشعور و الاعتزاز بنفسه ، و في لسانه

شعور الكرامة للغته ، و في ضميره شعور الارتباط بين المقومات الثلاث الجنس اللغة والوطن يمدها الشرق بسناه و يغذيها الاسلام بروحانياته " (29).

و من بعد ذلك كيف نحرر المساجد و الاوقاف ؟

لقد اعتبر الابراهيمي عملية تحرير المساجد و الاوقاف من قبضة فرنسا من الاولويات و من صميم الدين ، فحكومة فرنسا قامت لأول عهدها باحتلال الجزائر وضعت يدها : " على مساجد المسلمين و اوقافهم ووضعت سلطتها على أئمة المساجد و موظفيها باسم نظام جائر أملاه حق الغالب على المغلوب " (30).

و عملت حكومة فرنسا على تقويض دور المساجد لعلمها بأنها عماد المجتمع الجزائري : " و بدأت من المقومات بالدين لأنها تعرف أثره - المسجد - في النفوس و الارادات و تقدر ما فيه من قوة التحصن من الانحلال ، و قوة المقاومة للمعاني الطارئة فوضعت نصب عينيهما ، و مدت إليه يدها بالتنقص ، فالتهمت أوقافه المحبوسة على مصالحه لتجرده من القوة المادية التي هي قوامه ، وتلصق برجاله الحاجة إليها فتحضعهم لما تريده منهم ، فتصيرهم أدوات تأتمر بأمرها لا بأمر الدين و تخضع لسلطانها لا لسلطان الدين ، و ما زاد بهم تروضهم على المهانة و تسوسهم بالرغبة و الرهبة حتى نسوا الله و نسوا أنفسهم " (31)

و انطلاقا من هذا كان لا بد من استرجاع المساجد الى اهلها و الاوقاف الى ذويها لأن : " الحديث عن المساجد من الدين و التنديد بأعمال الظالمين لها و الغاصبين لحقوقها من الدين و انتقاء القائمين فيها من الدين أيضا ... و نحن نعتقد أنما حين نكتب حرفا أو ننطق بكلمة أو نرسل رأيا في هذه القضية ننطق بحق ونكتب حقا ونرى حقا " (32).

لذا نجد الابراهيمي يصبو بهدف فصل المسجد و الاوقاف عن الحكومة بكل ما أوتي من قوة و قدرة على المواجهة مع الاستعمار فيقول : " و نحن قد قمنا في هذه القضية مقامات يحمدها الدين ، و أبلينا في هذا الميدان بلاء الثابتين الصابرين ، و ما نكص لنا فيه بطل و لا وهنت لنا فيه عزيمة ، و لا تغير لنا فيه رأي، و لا التبس علينا من وجوه الرأي فيه مذهب " (33).

ثم يستطرد قائلا : " ألحنا في المطالبة بتحرير المساجد و الاوقاف وسقنا على ذلك من الحجج ما لا يدحض ، وكشفنا عن المستور من مقاصد الحكومة ... و إن بقاء الوظائف الدينية في يدها - الحكومة

– هو" أصل هذا البلاء ، و أن هذا البلاء لا ينقطع حتى يتزع حبل الدين من تلك اليد و يوضع في أيدي أهله .." (34)

وهكذا يلح الابراهيمي و يشترط على الحكومة الفرنسية أن تنفذ الفصل كما أقره الدستور الفرنسي نفسه ، و ذلك ان تعلن الانسحاب و عدم التدخل في شؤون المسلمين فيما تعلق الامر بدينهم فيقول : " إن الواجب المعجل المحتم و العمل السديد المنظم ، هو اعلان رئيس الحكومة أمرين متلازمين ، أولهما تنفيذ قانون الفصل الذي تضمنه الدستور الجزائري الاعرج و ثانيها حياد الحكومة التام في تأسيس الجمعيات الدينية التي تنتخب المجلس الاسلامي الاعلى " (35).

ثم بين الابراهيمي أن ما وصلت إليه الحال الى هذا الوجود عملاء ساعدوا الاستعمار على ذلك و صنفهم الى ثلاثة أصناف الجمعيات الدينية ، رجال الدين الرسميين و نواب المجلس الجزائري. و يخاطب الابراهيمي هؤلاء كلهم بقوله : " احذروا يا قوم أن يكتب لكم التاريخ سيئة تأكل جميع حسناتكم و هي أننا نريد تحرير الدين و أنكم تريدون بقاءه في العبودية . " (36).

3 – تحرير القضاء الاسلامي :

اعتبر الابراهيمي القضاء الاسلامي جزء من الدين و هو بالضرورة واجب على كل مسلم ان يدعو الى تحريره من الحكومة حيث يقول : " القضاء بين المسلمين في أحوالهم الشخصية و المالية و الجنائية جزء لا يتجزأ من دينهم ، لأن الحكم بينهم فيها حكم من الله ... و كل ما فيها فهو دين و لأهم ما خضعوا لتلك الاحكام الا بصفة كونهم مسلمين .." (37)

فالمسألة اذا هي الدين لأن أعضاء المجلس الجزائري كانوا يرون بأن القضاء ليس من الدين و الهدف منهم تمهيد للحكومة لكي تبقي يدها مبسوطه عليه كالمسائل الادارية الاخرى تبدل كما تشاء و تغير كما تشاء و تلغي كما تشاء.

و عليه فقد سعت الحكومة الفرنسية في هذه السياسة فقد بترت القضاء الاسلامي : " فانتزعت منه احكام الجنائيات و الاحكام المالية و لم تبق له الا احكام النكاح و الطلاق و الموارث " (38) .

و لقد نبه الابراهيمى الى ذلك و بين أنّ هدف هذه الحكومة إلغاء الدين من زاوية إلغاء معاملة و القضاء جزء منه فيقول : " إنّ للحكومة بلا ريب نية مبيتة في الغاء القضاء الاسلامي بالتدريج ، فهي تمهد الاسباب لذلك و تهيء من زمان بعيد و لكنها لا تريد أن تجيئ ذلك الالغاء مباشرة و لا أن تقدم عليه في دفعة واحدة و إنما تعمل له بالحيلة و المطاولة حتى يتم و كأنه أمر طبيعي لا يثير لغطا و لا يحدث تشويشا " (39) .

و تتحجج الحكومة الفرنسية بأنّ هدفها هو الاصلاح ليس الا و تظهر هذه : " الحقيقة في ظل الاعمال التي تأتيها الحكومة باسم التنظيم للقضاء الاسلامي... وفي ظل الأقوال التي تقولها فيه و نفهم أن تعقيد الاجراءات القضائية و تكثير اللوائح ... و التغاضي لبعض القضاة عن الهنات الأخلاقية المخلة بشرف القضاء و إرادة فتح باب التخيير للمتقاضين بين القاضي المسلم و القاضي الأوروبي كل ذلك و ما أشبه يرمي إلى تنفير المسلم من القضاء الإسلامي و تزهيده في التحاكم إلى القاضي المسلم ، و اختياره للقضاء الفرنسي " (40) .

و يؤدي هذا لا ريب إلى فوضى في المجتمع و جهل بتعاليم الدين و أحواله الشخصية و خاصة أن الإدارة هي من تتحكم في أحوال القضاء .

لذا كان اقتراح الإبراهيمي في هذه الزاوية منصب على تنظيم القضاء الإسلامي و إصلاحه اصلاحا لا تفرقة فيه من حيث التعليم القضائي و الوظائف القضائية و محاكم الاستئناف و السلطة العليا حيث قدم الإبراهيمي رأيه في القضية.

لقد اعتبر الإبراهيمي قضية فصل الدين عن الدولة قضية حياة أو موت للأمة حيث كتب في أوت 1953 من القاهرة مقالة و ذكر بعد اطلاعه على موقف المجلس الجزائري من قضية فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية فيقول " جاهدنا في سبيل هذه القضية عشرين سنة أو تزيد لم يقل لنا فيها رأي و لم تفل عزيمة ، و لم يكل لنا فيها قلم و لا لسان و وقفنا فيها مواقف صادقة لله و لبيه و لهذه الامة .. "

خاتمة:

إنّ المتتبع لآثار الشيخ البشير الابراهيمي في قضية فصل الدين عن السياسة يلاحظ بعد نظره و سعة علمه و اطلاعه لما هو موجود و ما هو المقصود . فلقد عمل الرجل انطلاقا من منهج اصلاحي شامل مس كل نواحي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للشعب الجزائري مبنية على اسس حضارية مستوحاة من الاسلام كعقيدة و منهج حياة.

إن قضية فصل الدين عن السياسة هي جزء من الصراع الذي تبناه الشعب الجزائري من خلال علماءه و هو أساس الثورة التحريرية التي كان من بين أهدافها بناء دولة ديمقراطية في إطار المبادئ الاسلامية.

هوامش الدراسة :

1- الإبراهيمي (محمد البشير) ، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ، ، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2009 ، ص 15.

2- نفسه ، ص 51

3- نفسه، ص 52

4- نفسه، ص 283.

5- الاثار ، ج3 ، ص70

6- حمدان خوجة . المرأة . تقديم وتعريب د محمد العربي الزبيري . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1975.

- 7- فرحات عباس. ليل الاستعمار، ترجمة ابو بكر رحال . الجزائر، ش و ت ا . 2005، ص 72.
- 8- مزيان سعدي .النشاط التنصيري للكاردينال لافيغري في الجزائر 1887- 1892. الجزائر دار الشروق للطباعة والنشر و التوزيع . 2009، ص 273.
- 9- انظر نص المذكرة في : عبد الحميد زوزو . محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة. الجزائر دار هومة 2011. ص 369 وما تلاها
- 10- الاثار ج 3 ، ص 106.
- 11- نفسه ، ص 103.
- 12- يحي بوعزيز . سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954 . الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية 2007، ص 56.
- 13- الاثار، ج 3 ص 102.
- 14- زوزو، مرجع سابق، 370
- 15- الاثار ج 3، ص 83.
- 16- نفسه، ص 102.
- 17- نفسه، ص 99/98.
- 18- نفسه ، ص 104.
- 19- نفسه
- 20- نفسه ، ص 120.
- 21 - نفسه ، ص 53
- 22 - زوزو، مرجع سابق ، ص 371.
- 23 - الاثار، ج 3 ، ص 26.
- 24 - نفسه، ص 112.
- 25 - عمار طالي . ابن باديس حياته وآثاره، ج 3، ص 277.
- 26 - محمد المليي . ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والاشهار 1980 ، ص 48.
- 27 - الآثار، ج 1، ص 134.
- 28 - تركي رابح، التعليم القومي، مرجع سابق ، ص 327.
- 29 - الآثار ، ج 3، ص 57.

- 30 - زوزو، مرجع سابق، ص 373.
 31 - الآثار، ج 3، ص 162.
 32 - نفسه، ص 106.
 33 - نفسه، ص 107.
 34 - نفسه، ص 107.
 35 - نفسه، ص 107.
 36 - ج 3 ص 139.
 37 - نفسه، ص 135.
 38 - نفسه
 39 - نفسه، ص 131.
 40 - نفسه، ص 132.
 41 - الآثار، الجزء الرابع، ص 258

قائمة المصادر و المراجع :

- 1- الإبراهيمي (محمد البشير) ، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ، جمع و تقديم الدكتور احمد طال الإبراهيمي . بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، 1997 .
- 2- خوجة (حمدان) . المرأة . تقديم وتعريب د محمد العربي الزبيري . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر
1975.
- 3- عباس (فرحات) . ليل الاستعمار، ترجمة ابو بكر رحال . الجزائر، ش و ت ا . 2005.
- 4- سعدي (مزيان) . النشاط التنصيري للكاردينال لافيغري في الجزائر 1887- 1892. الجزائر
دار الشروق للطباعة و النشر و التوزيع . 2009 .

- 5- زوزو (عبد الحميد) . محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة. الجزائر دار هومة 2011.
- 6- بوعزيز (يحي) . سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 . الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية 2007 .
- 7- طالبي (عمار) . ابن باديس حياته وآثاره، ج3 . دار الغرب الاسلامي ، 1997.
- 8- الميلبي (محمد) . ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والاشهار 1980 .
- 9- تركي (رابح) ، التعليم القومي والشخصية الجزائرية ، المؤسسو الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1981.